أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية دراسة تطبيقية

دكتور/ عادل ممدوح غريب(۞)

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية، وتحديداً اختبار أثر كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية، ولتحقيق هذا الهدف أُجريت دراسة تطبيقية على كافة البنوك السعودية، واعتماداً على التقارير السنوية المنشورة لهذه البنوك في الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤م، وباستخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الإرتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد؛ خلص الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية، ووجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي، وعدم معنوية تأثير ملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية، وبناء على هذه النتائج أوصى الباحث بأهمية الالتزام بنصوص مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودية فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة ، مع ضرورة إحداث توازن بين عدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة، وعدم تغليب نسبة الأعضاء غير التنفيذيين على حساب نسبة الأعضاء التنفيذيين داخل المجلس، مع ضرورة إعادة النظر في نصوص لائحة حوكمة الشركات والمبادئ الرئيسية للحوكمة ذات العلاقة،

۞) كلية التجارة – جامعة الأزهر بالقاهرة.
مستشار مركز حوكمة الشركات ـ جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية.

كما أوصى الباحث أيضاً بضرورة وجود سياسات ومعايير معتمدة تضمن اختيار أعضاء مجلس الإدارة ـ خصوصاً الأعضاء من خارج البنك ـ من أصحاب الخبرات والكفاءات التي تضمن قدرة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية كما يجب، وأخيراً أوصى الباحث بأهمية إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك، نتيجة القصور الواضح للبحث المحاسبي في هذا الجانب خاصة على مستوى الدول العربية، ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بحث على مستوى البنوك؛ أثر الآليات الخارجية للحوكمة؛ وأثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي، وكذلك انعكاسات أثر نسبة الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات المجلس على تحسين الأداء المالي في البنوك.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ملكية كبار المساهمين.

تقديم:

تُعد البنوك من القطاعات الهامة في كافة دول العالم؛ نتيجة للدور الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية، كوسيط بين المتعاملين، وكمصدر تمويل للقطاعات الأخرى المكونة لاقتصاد الدولة، وإدراكاً لجسامة الآثار السيئة المترتبة على انهيار أحد البنوك والتي قد تنسحب على البنوك الأخرى رغم سلامتها، بل قد يترتب على ذلك كوارث على اقتصاد الدولة ككل، وخلق زعزعة وعدم استقرار داخلها، جاء الاهتمام بالحوكمة في البنوك أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، سواء من جانب مؤسسات النقد (أو البنوك المركزية)، أو من جانب الهيئات المشرفة على أسواق المال، خصوصاً بعد الانهيارات المذهلة والتي حدثت في العقدين الأخيرين ـ مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية ـ (كاترن وآخرون،٢٠٠٣)؛ ويُقصد بالحوكمة عموماً وجود نظم تحكم العلاقة بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين) بهدف تحقيق الشفافية والعدالة؛ ومكافحة الفساد؛ ومنح حق ومساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين؛ والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها طويلة الأمد (مركز أبو ظبي للحوكمة، ٢٠١٥)؛ ولكي تحقق الحوكمة أهدافها المشار إليها، فإن ذلك يتطلب وجود أُطر تشريعية وتنظيمية مناسبة، ثم إدراك الأطراف الأساسية لمسئولياتها واختصاصاتها الحوكمية، وممارستها لها بشكل يحقق القصد منها.

مشكلة البحث:

يترتب على فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة، العديد من مشاكل الوكالة وزيادة التكاليف المترتبة عليها، وذلك نتيجة تصرف المدراء بطريقة تخدم

مصالحهم الذاتية وبما يتعارض مع اهتمامات ومصالح المساهمين، لذا جاءت الحوكمة بهدف الحد من هذه المشاكل (Gul et al.,2012)، وتلعب الآليات الداخلية للحوكمة دوراً مهماً في التأثير على ومراقبة سلوك الشركة وقيادتها، وهذه الآليات تتمثل على وجه الخصوص في مجلس الإدارة والمساهمين (Triki and Taktak,2012)؛ حيث تتعدد الأدوار التي يمكن لمجلس الإدارة التأثير من خلالها على الأداء، وهذه الأدوار تتمثل في الدور الرقابي بهدف التحقق من أن الإدارة تعمل بكفاءة وفعالية؛ والدور الاستشاري بهدف تقديم الاستشارات والتوصيات للرئيس التنفيذي والإدارة العليا، بالإضافة إلى تقديمه يد العون والمساعدة للإدارة التنفيذية من خلال لجانه التي يشكلها مثل لجنة المراجعة (Huang,2010).

أيضاً يكون للمساهمين دوراً مهماً في التأثير على ومراقبة سلوك الشركة وقيادتها؛ من خلال ممارستهم لحقوقهم التي رتبتها لائحة الحوكمة، خاصة لكبار المساهمين، حيث يكون لهم السيطرة والنفوذ في التأثير على القرارات التي تتخذ داخل الجمعية العمومية للمساهمين، وكذلك على القرارات التي تتخذ في اجتماعات مجلس الإدارة من خلال عضويتهم بالمجلس، كما يكون للمساهمين من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين دوراً مهماً في التأثير على الأداء، فقد أكدت الأدلة على أن الملكية الإدارية ـ ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ـ لها دورها في تحقيق مصالح المساهمين (Abdullah and Ismail,2008)، لما لذلك من دور فعال في تخفيض الفجوة بين اهتمامات ومصالح المدراء واهتمامات ومصالح المساهمين، كما تؤدي إلى تحقيق مصلحة الطرفين بالتوازي(إسماعيل،٢٠٠٤).

وباستقراء الباحث لواقع الآليات الداخلية للحوكمة في البنوك السعودية، وكما

هو مبين بملحق البحث تبين ما يلي: وجود تنوع في خصائص مجلس الإدارة، وتملك أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لنسبة في أسهم البنوك التي يعملون بها، تتفاوت هذه النسبة من بنك لآخر، تصل في بعض البنوك إلى (٣٣٪) بمتوسط (٦٪)، ووجود تركيز في الملكية بمعنى امتلاك عدد محدود من كبار المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم البنك، تتفاوت أيضاً من بنك لآخر، وقد تصل في بعض البنوك إلى (٧٩٪) بمتوسط(٥٣٪)؛ كما تبين للباحث وجود اهتمام تشريعي بالآليات الداخلية للحوكمة في البنوك السعودية من جانب هيئة السوق المالية وكذلك من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي[١].

وإزاء هذا التنوع والاختلاف في الآليات الداخلية للحوكمة على مستوى البنوك محل الدراسة، والاهتمام التشريعي بالحوكمة في البنوك السعودية؛ هناك سؤال رئيسي يطرح نفسه وهو إلى أي مدى يمكن أن يكون لهذه الآليات تأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟ ويمكن طرح هذا السؤال في عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- هل يكون لحجم مجلس الإدارة تأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟
- هل يكون لاستقلالية مجلس الإدارة تأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟
- هل يكون لكبار المساهمين في البنوك السعودية النفوذ والسيطرة بشكل يؤثر على الأداء المالي لها؟
- هل يكون للملكية الإدارية دور في التأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟

(١) سوف يعرض الباحث لذلك تفصيلاً في مرحلة متقدمه من البحث عند تناوله للجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية، وتحديداً اختبار أثر كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية.

فروض البحث :

تحقيقاً لهدف البحث، وفى ضوء الدراسات السابقة ذات العلاقة، تم صياغة فروض البحث على الوجه الآتي:

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي فى البنوك السعودية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي فى البنوك السعودية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لملكية كبار المساهمين على الأداء المالي فى البنوك السعودية.

الفرض الرابع: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملكية الإدارية على الأداء المالي فى البنوك السعودية.

منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على أسلوبين هما:

أسلوب الدراسة المكتبية: ويتمثل في الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك لائحة حوكمة الشركات السعودية، والمبادئ الرئيسية

للحوكمة فى البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، بهدف إعداد الإطار النظري للبحث واشتقاق فروضه.

أسلوب الدراسة التطبيقية: ويتمثل في جمع وتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٤م، والمنشورة على موقع هيئة سوق المال السعودية(تداول) ومواقع هذه البنوك على شبكة الإنترنت ، بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فروضه.

أهمية البحث:

ترجع أهمية دراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية للآتي:

- يُعد مدخلاً للتعرف على المحددات التي تؤثر على الأداء المالي في البنوك السعودية.
- يمثل إضافة وإثراء لأدبيات البحث المحاسبي فموضوع البحث لم تتناوله البحوث المحاسبية من قبل – على حد علم الباحث – في المملكة العربية السعودية.
- لفت انتباه المنظمات التشريعية بأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية؛ مما يكون له آثاره على التشريعات الصادرة من هذه المنظمات وذات علاقة بهذه الآليات.
- لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية بأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم ذات العلاقة.

خطة البحث:

تحقيقاً لهدف البحث تم تقسيم البقية منه على الوجه الآتي:

١- الجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية.

٢- الدراسات السابقة لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي.

٣- الدراسة التطبيقية.

٤- نتائج وتوصيات البحث.

٥- مراجع البحث.

٦- ملحق البحث.

١- الجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية[١]:

إدراكاً من المشرع السعودي بأهمية الحوكمة وآثارها الإيجابية على الأداء المالي، جاء الاهتمام بالحوكمة في البنوك، وتتمثل الجوانب التشريعية لها في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودية، إذ تنطبق هذه اللائحة على البنوك السعودية، وعليها أن تلتزم بتطبيق المواد الإلزامية منها، شأنها شأن باقي الشركات المساهمة الأخرى التي تتداول أسهمها في سوق المال، أيضاً من الجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية؛ المبادئ الرئيسية للحوكمة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، فالبنوك ملزمة بالتقيد والالتزام بكافة القواعد والتعليمات والإرشادات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي، ومنها المبادئ الرئيسية للحوكمة (مؤسسة النقد العربي السعودي،٢٠١٤). وفي سبيل التحقق من التزام البنوك والشركات المساهمة الأخرى بالعمل بما جاء من نصوص إلزامية بلائحة حوكمة الشركات، أنشئت هيئة سوق المال السعودية داخلها إدارة تسمى إدارة حوكمة الشركات؛ تختص بمتابعة ورقابة البنوك والشركات في مدى الالتزام بهذه النصوص، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك والتابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي بهذا الدور أيضاً؛ ولكن على مستوى القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية فقط.

ومن آليات الحوكمة التي ركزت عليها لائحة حوكمة الشركات؛ والمبادئ

(١) سوف يركز الباحث وبشكل مختصر على الجوانب الحوكمية للبنوك ذات العلاقة بموضوع البحث- مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال؛ وكذلك المبادئ الرئيسية للحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

الرئيسية للحوكمة، مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، باعتبارهما الآليتين الداخليتين الهدف منهما التأثير على ومراقبة سلوك المنظمة وقيادتها (Taktak and Triki,2012).

حيث أفردت لائحة حوكمة الشركات لمجلس الإدارة باباً كاملاً من الأبواب الخمسة لها، تضمن كافة جوانب حوكمة مجلس الإدارة ـ وظائفه، ومسئولياته، وتكوينه، واللجان التابعة له ـ ومما نصت عليه اللائحة حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، فطبقاً لنصوص لائحة حوكمة الشركات يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر، كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وأن لا يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر، وأصبح على الشركات والبنوك الالتزام بهذه النصوص بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-٣٦-٢٠٠٨) الصادر في ٢٠٠٨/١١/١٠م (هيئة السوق المالية، ٢٠١٠).

كما أفردت المبادئ الرئيسية للحوكمة لمجلس الإدارة أربعة مبادئ من مبادئها الستة، تضمنت أيضاً كافة جوانب حوكمة مجلس الإدارة ـ وظائفه، ومسئولياته، وتكوينه، واللجان التابعة له ـ ومما تضمنته هذه المبادئ أيضاً حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، فقد نصت على ضوابط إضافية فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة خلاف ما ورد بلائحة حوكمة الشركات منها: أن يتراوح عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بين تسعة وأحد عشر عضواً، وأن لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين عن اثنين، ويرى الباحث أن مبادئ الحوكمة بهذه النصوص تؤكد على أهمية حجم مجلس الإدارة واستقلاليته، أيضاً من الضوابط التي تناولتها المبادئ الرئيسية للحوكمة؛ أن تعيين أعضاء مجلس الإدارة لا يكون حقاً خالصاً للجمعية العامة

للمساهمين؛ بل يجب الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد قبل تعيين أعضاء المجلس، كما أكدت هذه المبادئ على ضرورة التقييم الدوري لأداء مجلس الإدارة، وكذلك تقييم أداء كل عضو على حده، على أن يتم تكليف جهة خارجية للقيام بعمل هذه التقييمات ضماناً لموضوعية التقييم (مؤسسة النقد العربي السعودي،٢٠١٤).

أيضاً فيما يتعلق بحقوق المساهمين فقد أفردت لها لائحة حوكمة الشركات باباً كاملاً، حددت فيه حقوق المساهمين؛ وأوجبت على الشركات ضرورة النص على هذه الحقوق في نظامها الأساسي، مع إلزام الشركات بتوفير المعلومات الوافية والدقيقة وبشكل منظم وفي المواعيد المحددة للمساهمين، والتواصل معهم بالطرق الأكثر فعالية، مع عدم جواز التفرقة بينهم فيما يتعلق بتوفير المعلومات، كما حددت اللائحة أيضاً حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة ومنها أحقيتهم في المناقشة والتصويت واختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما أعطت اللائحة حقوقاً لكبار المساهمين أو ما يسمون بالملاك الرئيسيين وهم من يملكون نسبة (٥٪) على الأقل من رأس المال، إذ أعطتهم الحق في طلب عقد اجتماع الجمعية العامة؛ كما أعطتهم الحق في إضافة ما يرونه من موضوعات إلى جدول أعمال الجمعية العامة.

أيضاً تناولت المبادئ الرئيسية للحوكمة في المبدأ الخامس منها العديد من حقوق المساهمين المشار إليها، ولكن يرى الباحث أن لائحة حوكمة الشركات قد جاءت أكثر تفصيلاً وشمولية في توضيح هذه الحقوق؛ مقارنة بالمبادئ الرئيسية للحوكمة.

يخلص الباحث مما سبق إلى وجود اهتمام تشريعي بالجوانب المختلفة للآليات الداخلية للحوكمة، تجلى واضحاً في النصوص الحوكمية ذات العلاقة بمجلس الإدارة والمساهمين، وهذا يُعد إدراكاً من المشرع بأهميتهما ودورهما في التأثير على أداء

البنك، لكن يرى الباحث أن هذه النصوص نصوص نظرية في المقام الأول، ولكي تنتج آثارها وتحقق أهدافها، فإن ذلك يتطلب إدراك الأطراف ذات العلاقة لما لهم من حقوق وصلاحيات كفلتها لهم لائحة حوكمة الشركات والمبادئ الرئيسية للحوكمة، وممارستهم لها بشكل يحق قصد المشرع منها، ثم اختبار جدوى هذه النصوص وتلك الممارسات على الأداء المالي للبنوك محل البحث.

٢- الدراسات السابقة لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي.

باستقراء الباحث للدراسات السابقة لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي ، تبين أنها جاءت على قسمين، أولهما تناول هذه اللآليات وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات المالية ـ البنوك، وثانيهما تناول أثر هذه الآليات على الأداء المالي في المؤسسات غير المالية، ويمكن عرض هذه الدراسات على الوجه التالي:

٢/١- الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المالية.

- دراسة Juras and Hinson(2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حجم مجلس الإدارة ، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، ونسبة ملكية هؤلاء الأعضاء لأسهم البنك على الأداء المالي ـ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ـ في البنوك الأمريكية ؛ خلال السنوات المالية من ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٣م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية لكل من نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ونسبة ملكيتهم على الأداء المالي للبنوك الأمريكية، وعدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي بهذه البنوك.

- دراسة التهامي والقرشي(٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية للملكية الأجنبية على العائد على الأصول، ووجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية للملكية الإدارية وحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول، وتأثر العائد على حقوق الملكية تأثر إيجابي وذو دلالة معنوية بالملكية الحكومية، وتأثر سلبي وذو دلالة معنوية بالملكية الإدارية ومعدل كفاية رأس المال، كما أسفرت نتائج الدراسة أيضاً عن عدم تأثر مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمنية باستقلالية مجلس الإدارة ونسبة ملكية كبار المساهمين، وبهذه النتائج انتهت الدراسة إلى قبول فرض تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي قبولاً جزئياً.

- دراسة Mahmood and Abbas(2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الباكستانية خلال السنوات من ٢٠٠٦-٢٠٠٩م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية لكلاً من: حجم البنك، وحجم مجلس الإدارة، وحجم المديونية، على الأداء المالي للبنوك الباكستانية، ووجود تأثير سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي لهذه البنوك.

- دراسة Rehman and Mangla(2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات ـ حجم مجلس الإدارة، والالتزام بمبادئ الشريعة، وعدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة، وتركيز الملكية ـ على الأداء المالي في البنوك الباكستانية في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة بشكل عام إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من عدد الأعضاء

المستقلين بلجنة المراجعة، وتركيز الملكية ، ووجود تأثير معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة ، والالتزام بمبادئ الشريعة على الأداء المالي في البنوك الباكستانية، ويعد حجم مجلس الإدارة المتغير الوحيد الذي له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ كما قامت الدراسة باختبار أثر الحوكمة على الأداء المالي لكل نوع من البنوك ـ إسلامية، وتقليدية، وبنوك عامة، وبنوك خاصة، وفروع لبنوك أجنبية ـ على حده، وخلصت إلى عدم وجود تأثير لآليات الحوكمة على فروع البنوك الأجنبية، أما باقي أنواع البنوك فيختلف أثر آليات الحوكمة ـ حجم المجلس والالتزام بالشريعة ـ باختلاف نوع البنك، فمثلاً حجم مجلس الإدارة يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي في البنوك التقليدية، وتأثيراً سلبياً على الأداء المالي في البنوك الإسلامية، كما أن الالتزام بمبادئ الشريعة يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي في البنوك الإسلامية؛ وتأثيراً سلبياً على الأداء المالي في البنوك التقليدية.

- دراسة Triki and Taktak(2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة ـ هيكل الملكية ومجلس الإدارة ـ على كفاءة البنوك التونسية التي تتداول أسهمها في بورصة تونس للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من كبار المساهمين؛ والتمثيل المؤسسي داخل مجلس الإدارة، والجمع بين رئاسة مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي على كفاءة البنوك التونسية، ووجود تأثير سلبي لكل من الملكية الحكومية؛ والملكية الأجنبية؛ وحجم مجلس الإدارة على كفاءة البنوك محل الدراسة، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود تأثير لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على كفاءة البنوك التونسية.

- دراسة Liang et al.(2013)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض خصائص مجلس الإدارة ـ الحجم، والاستقلالية، وعدد الاجتماعات ـ على الأداء المالي في البنوك الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠، وقد خلصت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين بالمجلس، يؤثران تأثيراً إيجابياً ذو دلالة معنوية على أداء البنوك الصينية، بينما يؤثر حجم المجلس تأثيراً سلبياً ذو دلالة معنوية على أداء البنوك محل الدراسة.

- دراسة Dedu and Chitan (2013)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة على أداء القطاع المصرفي الروماني خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١، وتشمل آليات الحوكمة التي تناولتها الدراسة: خصائص مجلس الإدارة؛ وهيكل الملكية؛ ومؤشر الحوكمة الداخلية ـ يعكس هذا المؤشر هيكل الشركة؛ وهيكل اللجان الداخلية؛ وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، الشفافية المؤسسية ـ وخلصت الدراسة إلى أن التأثير الكلي لآليات حوكمة الشركات يكون سلبياً على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة فإن نتائج الدراسة تؤكد على أن عدد أعضاء مجلس الإدارة من جنسيات أخرى، وكذلك الأعضاء المستقلين يزيد من قدرة المجلس على اتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية.

- دراسة Nyamongo and Temesgen(2013)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات ـ حجم مجلس الإدارة، وعدد أعضاءه المستقلين، وازدواجية دور رئيس المجلس ـ على الأداء المالي للبنوك التجارية الكينية، خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود

تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة ، ووجود تأثير إيجابي للأعضاء من الخارج على الأداء، ولم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير للجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على أداء البنوك الكينية.

- دراسة Ghaffar (2014)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات ـ حجم مجلس الإدارة واستقلاليته ـ على الربحية في المصارف الإسلامية الباكستانية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يزيد من قيمة البنك، بسبب زيادة الخبرات داخل المجلس، أيضاً خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي كبير بين عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة والربحية في البنوك الإسلامية، لأن زيادة عدد الأعضاء المستقلين يجعل مجلس الإدارة أكثر فعالية، كما يساعد المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي بشكل أفضل.

- دراسة El-Chaarani(2014)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات ـ حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين بالمجلس، وازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، والملكية الإدارية ـ على الأداء المالي للبنوك اللبنانية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وحجم الودائع خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة والأداء المالي، وعدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وأن الجمع بين منصب رئيس

المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء المالي، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية والأداء المالي، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للملكية الإدارية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وعدم معنوية تأثيرها على حجم الودائع في البنوك محل الدراسة.

- دراسة Al-Amarneh (2014)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات ـ حجم مجلس الإدارة، والجمع بين رئاسة المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي، وتركيز الملكية على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وكفاءة التشغيل في البنوك الأردنية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢، وقد خلصت الدراسة إلى أن تركيز الملكية وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يؤثران تأثير إيجابي ومعنوي على الأداء المالي، وعدم وجود أثر لازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة على الأداء المالي.

- دراسة Boussaada and karmani (2015)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر درجة تركيز الملكية، والملكية الحكومية، والملكية الإدارية على الأداء المالي ـ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ـ في البنوك، ولتحقيق هذا الهدف أجريت دراسة تطبيقية على (٨٣) بنك من البنوك التجارية على مستوى عشر دول في منطقة الشرق الأوسط في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١، وقد خلصت الدراسة إلى أن تركيز الملكية يؤثر تأثيراً إيجابياً وذو دلالة معنوية على الأداء المالي، وأن هوية كبار المساهمين تلعب دوراً كبيراً في تفسير أسباب الاختلاف في الأداء فيما بين البنوك محل الدراسة، فالبنوك تحقق مستوى عالي من الأداء في حالة امتلاك المستثمر الأجنبي لنسبة كبيرة من رأس المال، كما أن امتلاك الدولة لنسبة كبيرة من رأس المال يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء المالي.

٢/٢- الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات غير المالية:

- دراسة Sami,et al.(2011)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي وقيمة المنشأة في الشركات الصينية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٣)، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق هدفها على إعداد مؤشر مركب من عشرة عناصر من عناصر حوكمة الشركات؛ تركزت فى مكونات هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لمؤشر الحوكمة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر (Tobin_s Q) في الشركات محل البحث.

- دراسة Al-Matari et al.(2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة ـ الحجم، وعدد الأعضاء المستقلين، وقيام رئيس المجلس بالجمع بين رئاسة المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي، وعدد سنوات عملية الجمع ـ وعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي ـ العائد على الأصول ـ في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال في العام ٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية لقيام رئيس المجلس بالجمع بين رئاسة المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي، وحجم لجنة المراجعة على الأداء المالي، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية لسنوات شغل رئيس المجلس لمنصب الرئيس التنفيذي إلى جانب رئاسته للمجلس على الأداء المالي، ووجود علاقة سلبية غير معنوية لحجم مجلس الإدارة وعدد أعضائه المستقلين على الأداء المالي في الشركات محل البحث.

- دراسة Ghabayen (2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر آليات الحوكمة ـ حجم لجنة المراجعة، وعدد أعضائها المستقلين، وحجم مجلس الإدارة، وعدد أعضائه المستقلين على الأداء المالي ـ العائد على الأصول ـ في الشركات المساهمة السعودية في العام ٢٠١١، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكل من حجم المجلس ، وحجم لجنة المراجعة، وعدد أعضائها المستقلين على الأداء المالي، ووجود أثر سلبي وذو دلالة معنوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الأداء المالي في الشركات محل البحث.

- دراسة Chen et al.(2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الملكية الإدارية على الأداء المالي بقطاع الفنادق التايوانية المقيدة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ – ٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للملكية الإدارية على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم ، ومؤشر (Tobin's q) بالفنادق محل البحث.

- دراسة Liu et al.(2015)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء التشغيلي في الشركات الصينية، التي تتداول أسهمها في بورصة (Shanghai and Shenzhen Stock Exchanges) في الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٢، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بالشركات محل البحث.

- دراسة Rajput and Bharti(2015)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية؛ ومؤشر حوكمة الشركات على الأداء المالي ـ العائد على حقوق الملكية ـ في الشركات الهندية المسجلة في سوق الأوراق المالية في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٤، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للملكيات المؤسسية والعائلية والأجنبية على معدل العائد على حقوق الملكية، ووجود تأثير سلبي لكل من الملكية الحكومية وصغار المستثمرين على هذا المعدل، وعدم وجود علاقة بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٣/٢- التعقيب على الدراسات السابقة:

- تعدد الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي سواء في المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية، وهذا يدل على أهمية هذه الآليات وانعكاساتها على الأداء المالي في الشركات المساهمة بوجه عام.
- هناك منهجين في الدراسات السابقة لاختبار أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك، المنهج الأول هو اختبار أثر كل آلية على الأداء المالي بشكل مستقل، والمنهج الثاني هو دمج هذه الآليات معاً وإعداد مؤشر للحوكمة، ودراسة أثر هذا المؤشر على الأداء المالي، ويُعد المنهج الأول من المناهج الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة؛ وهو ما يعتمد عليه الباحث في تحقيق هدف البحث.
- عدم وجود اتفاق فيما بين الدراسات السابقة على أثر كل آلية من آليات الحوكمة على الأداء المالي، فما خلصت إليه بعض الدراسات على أنه يؤثر إيجابياً، خلصت

دراسات أخرى إلى أنه يؤثر سلبياً، بينما توصلت دراسات ثالثة إلى عدم وجود تأثير له، وذلك على مستوى الدراسات التي تمت عبر دول مختلفة، وكذلك على مستوى الدراسات التي تمت داخل الدولة الواحدة.

- يُعد العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من أكثر مقاييس الأداء المالي استخداماً في الدراسات السابقة لقياس أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية.
- ندرة الدراسات العربية التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك، وعدم وجود دراسات على حد علم الباحث تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية.
- تنبع أهمية الدراسات السابقة رغم عدم اتفاقها على آليات الحوكمة التي تؤثر على الأداء المالي في إبراز أهمية دراسة أثر هذه الآليات على الأداء المالي، إضافة إلى الاعتماد عليها في اشتقاق فروض البحث.

٣- الدراسة التطبيقية:

٣/١- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة ـ حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية ـ على الأداء المالي للبنوك السعودية، في الفترات المالية من (٢٠٠٨) وحتى (٢٠١٤).

٣/٢- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك السعودية التي تتداول أسهمها في سوق المال السعودية تداول، وقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لتلك البنوك والتي

بلغ عددها في بداية الفترة التي يغطيها البحث (١١) بنكاً[١]، كما تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية لمجتمع البحث والمنشورة على موقع هيئة سوق المال السعودية تداول، وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنوك محل الدراسة.

٣/٣- متغيرات الدراسة:

١/٣/٣- المتغير التابع (Dependent Variable): ويتمثل في الأداء المالي، وتم قياس هذا المتغير في النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية بمعدل العائد على الأصول باعتباره من مؤشرات قياس الأداء المالي الذي يهدف إلى التعرف على مدي فاعلية الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، وتم قياسه بنسبة صافي الدخل السنوى إلى إجمالي الموجودات (هندي ،٢٠١٠؛ السهلي،٢٠١١).

٢/٣/٣: المتغيرات المستقلة(Independent Variables): وتتمثل هذه المتغيرات في حجم مجلس الإدارة ، واستقلالية المجلس، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، وقد اعتمد الباحث على المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة ومنها (Al-Amarneh,2014; El-Chaarani,2014 ;Jameson et al.,2014; Rajput and Bharti,2015) في قياس هذه المتغيرات؛ حيث تم قياس حجم مجلس الإدارة بعدد أعضاء المجلس، وقياس استقلالية مجلس الإدارة بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس، وقياس ملكية كبار المساهمين؛ وهم الذين يملكون (٥٪) أو أكثر من أسهم البنك طبقاً لنصوص لائحة حوكمة الشركات، بنسبة عدد الأسهم المملوكة لكبار المساهمين إلى مجموع الأسهم المصدرة للبنك، وقياس الملكية الإدارية والمتمثلة في ملكية أعضاء مجلس الإدارة

(١) يبلغ عدد البنوك السعودية الآن (١٢) بنك بعد إدراج مصرف الإنماء في سوق المال في ٢٠٠٨/٦/٣م.

وكبار التنفيذيين لأسهم البنك، بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين إلى مجموع الأسهم المصدرة للبنك.

٣/٣/٣- المتغيرات الرقابية (Control Variables):

وهي تلك المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء المالي سواء بشكل مستقل، أو بالتزامن مع الآليات الداخلية للحوكمة، لذا تم إدخالها في النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية، وتتمثل في: حجم البنك؛ وكفاية رأس المال (التهامي والقرشي، ٢٠١٠؛ Al-Amarneh,2014؛ Ghaffar,2014)، وتم قياس حجم البنك باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي موجودات البنك(El-Chaarani,2014)؛ أما كفاية رأس المال فقد تم قياسها في الدراسة التطبيقية بالمعدل الكلي لكفاية رأس المال، والذي تم الحصول عليه من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة للبنوك محل الدراسة، وتقوم البنوك بحساب المعدل الكلي لكفاية رأس المال بنسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر، وذلك طبقاً لمقررات بازل(٣)[١].

٣/٤- النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية:

لقياس أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية أعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$Y=b_0+b_1X_1+ b_2X_2 +b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + b_6X_6 + e$$

(١) للتعرف على كيفية حساب معدل كفاية رأس المال، يمكن الرجوع إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والإيضاحات المتممة لها والمنشورة على موقع هيئة السوق المالية وكذلك الموقع الإلكتروني للبنوك محل الدراسة.

حيث إن: (Y) تشير إلى المتغير التابع وهو الأداء المالي، (b_0) تشير إلى الجزء الثابت في النموذج ،(b_1–b_6) تشير إلى معاملات المتغيرات المستقلة، (e) تشير إلى قيمة البواقي، **(X_1) إلى (X_6)** تشير إلى المتغيرات المستقلة حيث: (X_1) تشير إلى حجم مجلس الإدارة، (X_2) تشير إلى استقلالية مجلس الإدارة، (X_3)تشير إلى ملكية كبار المساهمين، (X_4) تشير إلى الملكية الإدارية، (X_5) تشير إلى حجم البنك، (X_6) تشير إلى كفاية رأس المال.

٣/٥- التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية على الأساليب الإحصائية المتضمنة في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار (٢٠)، والتي تشتمل على الآتي: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة؛ ومصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛ ومؤشرات التباين المسموح به Tolerance، وتضخم التباين VIF، ودربن واتسون Durbin–Watson؛ والانحدار الخطي المتعدد؛ وسوف يبين الباحث الهدف من استخدام هذه الأساليب عند التعرض لها في التحليل الإحصائي.

٣/٥/١- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

ويهدف إلى وضع تصور مبدئي عن المجتمع محل الدراسة وتحديد الاتجاه العام لمتغيراته ودرجة تمركزها ومدى تشتتها(عبدالفتاح،٢٠١٣)، ويتضمن أقل وأكبر قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لهذه المتغيرات، وكما يتضح من الجدول التالي(جدول١) أن الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة(٩) أعضاء والحد الأعلى(١١)عضو ، كما يبلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة(١٠) أعضاء، ويدل هذا على التزام البنوك السعودية بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي

السعودي وكذلك لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية فيما يتعلق بحجم المجلس، كما تشير النتائج أن متوسط نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في الشركات محل البحث(٩١٪) ؛ وأن غالبية أعضاء مجلس الادارة من الأعضاء غير التنفيذيين حيث يبلغ الحد الأدنى لنسبة هؤلاء الأعضاء(٧٨٪) من إجمالي حجم المجلس، كما يتصف مجلس الإدارة في بعض البنوك محل الدراسة بالاستقلالية التامة حيث يبلغ الحد الأعلى لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين (١٠٠٪)، أيضاً يتضح أن الحد الأدنى لملكية كبار المساهمين(٩,٨٥٪) والحد الأعلى (٧٩,٥%) بمتوسط (٥٣,٤٢٪)، أما ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين فيبلغ متوسطها(٦٪) تقريباً، وبحد أعلى (٣٢,٩٠)، كما يتضح أيضاً أن هناك من البنوك من لا يملك أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين حصص في رأس مال البنك. كما يتضح من النتائج أيضاً أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال (١١,٢٤٪) والحد الأعلى(٢١,٣٩٪) بمتوسط(١٦,٩٥٪) وهذا يشير إلى التزام البنوك السعودية بمتطلبات بازل بشأن كفاية رأس المال، كما يتضح أن الحد الأدنى للأداء المالي – العائد على الأصول(٠,٠٩٪) والحد الأعلى (٤,٥١٪) بمتوسط (١,٨٧٪).

جدول(١)

متغيرات الدراسة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
حجم المجلس	٩,٠٠	١١,٠٠	٩,٩١	٠,٦٩
استقلالية المجلس	٠,٧٨	١,٠٠	٠,٩١	٠,٠٧
ملكية كبار المساهمين	٩,٨٥	٧٩,٥٠	٥٣,٤٢	٢٠,٤١
الملكية الإدارية	٠,٠٠	٣٢,٩٠	٥,٩٩	٨,٩٦
حجم البنك	٩,٦٨	١٢,٩٨	١١,٦١	٠,٧٧

متغيرات الدراسة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
كفاية رأس المال	١١,٢٤	٢١,٣٩	١٦,٩٥	٢,١٥
الأداء المالي	٠,٠٩	٤,٥١	١,٨٧	٠,٧٨

٢/٥/٣: مصفوفة الارتباط:

تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون، وكما هو مبين في الجدول (٢) يتضح من المؤشرات الإحصائية لمصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين المتغير التابع ـ الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول ـ والمتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، وحجم البنك) بمعاملات ارتباط (٠,٥١٧**، ٠,٥٤٣**)، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة أيضاً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الأداء المالي والمتغيرات المستقلة(الملكية الإدارية ومعدل كفاية رأس المال بمعاملات ارتباط (٠,٢٦١*، ٠,٢٧١*) على التوالي، كما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية سالبة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الأداء المالي وملكية كبار المساهمين تساوي (ـ٠,٢٧٦*).

جدول (٢)

	الأداء المالي(العائد على الأصول)	حجم المجلس	استقلالية المجلس	ملكية كبار المساهمين	الملكية الإدارية	حجم البنك	كفاية رأس المال
الأداء المالي(العائد على الأصول)	١						
حجم المجلس	٠,٥١٧**	١					
	٠,٠٠٠						
استقلالية المجلس	-٠,٠٥٨	٠,٢٣١*	١				
	٠,٦١٨	٠,٠٤٣					
ملكية كبار المساهمين	-٠,٢٧٦*	-٠,٣٣٨**	-٠,٠٤٢	١			
	٠,٠١٥	٠,٠٠٣	٠,٧١٨				
الملكية الإدارية	٠,٢٦١*	٠,١٩٢	٠,١٨٢	-٠,٧٢٥**	١		
	٠,٠٢٢	٠,٠٩٥	٠,١١٣	٠,٠٠٠			
حجم البنك	٠,٥٤٣**	-٠,٠٣٠	-٠,٠٨٩	٠,١٥٥	-٠,٠٧٠	١	
	٠,٠٠٠	٠,٧٩٦	٠,٤٤٤	٠,١٧٩	٠,٥٤٧		
كفاية رأس المال	٠,٢٧١*	٠,٢٢٧*	٠,٢١١	-٠,٣٤٨**	٠,٣٤٨**	٠,١٤٢	١
	٠,٠١٧	٠,٠٤٧	٠,٠٦٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٢١٩	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

٣/٥/٣: مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح به Tolerance ودربن واتسون Durbin-Watson

لاختبار أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية، سوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression ، وللتحقق من صلاحية هذا النموذج لاختبار فروض الدراسة، قام الباحث بحساب هذه المؤشرات للمتغيرات المستقلة بهدف التحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات

المستقلة يؤثر تأثير سلبي على نتائج الدراسة) باعتبار ذلك من الفرضيات الأساسية لتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد(محمود،٢٠١٣).

جدول(٣)

المتغيرات المستقلة	تضخم التباين VIF	والتباين المسموح Tolerance	دربن واتسون DW
حجم مجلس الإدارة	١٠ > ١,٢٣٠	٠,٠٥ < ٠,٨١٣	٢ > ١,٢٠٤
استقلالية مجلس الإدارة	١٠ > ١,١٨٠	٠,٠٥ < ٠,٨٤٧	
ملكية كبار المساهمين	١٠ > ٢,٥٦٢	٠,٠٥ < ٠,٣٩٠	
الملكية الإدارية	١٠ > ٢,٣٠١	٠,٠٥ < ٠,٤٣٥	
حجم البنك	١٠ > ١,٠٩٧	٠,٠٥ < ٠,٩١٢	
كفاية رأس المال	١٠ > ١,٢٧٩	٠,٠٥ < ٠,٧٨٢	

وكما يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في جدول(٣) أن مؤشرات تضخم التباين(VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، كما أن جميع قيم التباين المسموح به Tolerance أكبر من (٠,٠٥)، إضافة إلى ذلك فان معامل مؤشر دربن واتسون (١,٢٠٤) وهو أقل من(٢) وبناء على هذه النتائج يخلص الباحث إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، مما يمهد لاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة، وهذا ما يتناوله الباحث في الجزء التالي.

٤/٥/٣: نتائج التحليل الإحصائي للنموذج الإحصائي للدراسة التطبيقية:

يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد كما تظهر بجدول(٤)، أن قيمة(F= ٢١,٥٩٦) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠< ٠,٠٥) على وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على الأداء المالي ، ويبين معامل التحديد($\bar{R}^2$) أن إجمالي ما تفسره هذه المتغيرات يساوي (٦٤,٩٪) من إجمالي التغير في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، أما باقي التأثير (٣٥,١٪) يرجعه الباحث إلى متغيرات أخرى تقع خارج نطاق البحث؛ كما يتضح أيضاً أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية المجلس وحجم البنك من أكثر المتغيرات تأثيراً في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة عند مستوى معنوية(٠,٠٥).

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	مؤشرات (B) للنموذج	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد ($\bar{R}^2$)	F	الدلالة	t	Sig.
حجم المجلس	٠,٥٧٤					٦,٥٢٣	٠,٠٠٠
استقلالية المجلس	١,٧٧٦-					٢,١٨٥-	٠,٠٣٢
ملكية كبار المساهمين	٠,٠٠٢-	٠,٨٠٦	٠,٦٤٩	٢١,٥٩٦	٠,٠٠٠	٠,٤٧٣-	٠,٦٣٧
الملكية الإدارية	٠,٠١٦					١,٧١٢	٠,٠٩١
حجم البنك	٠,٥٦٢					٧,٥٥٥	٠,٠٠٠
كفاية رأس المال	٠,٠١٠					٠,٣٥١	٠,٧٢٧

ولتعضيد النتائج السابقة وتحديد المتغيرات المستقلة وترتيب أهميتها من خلال

ارتباطها الجزئي ذو الدلالة الإحصائية مع المتغير التابع – الأداء المالي- قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار التدريجي(Stepwise)، ويوضح الجدول(٥) نتائج هذا التحليل، ويتضح منه أن قيمة(F= ٣٢,٩٧٣) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠< ٠,٠٥) على وجود تأثير معنوي لكل من حجم البنك وحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية واستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وأن إجمالي ما تفسره هذه المتغيرات يساوي(٦٤,٧) من إجمالي التغير في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

جدول(٥)

النموذج التدريجي	F	Sig	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر (R^2)	التباين المفسر المعدل ($\bar{R}^2$)	معدل تغير ($\bar{R}^2$)	B	t	Sig.
حجم البنك	٣٢,٩٧٣	٠,٠٠٠	٠,٨٠٤	٠,٦٤٧	٠,٦٢٧	٠,٢٩٥	٠,٥٦١	٧,٩٤٥	٠,٠٠٠
حجم مجلس الإدارة						٠,٢٨٤	٠,٥٩٣	٧,٢٥٨	٠,٠٠٠
الملكية الإدارية						٠,٠٤١	٠,٠٢٠	٣,١٨٦	٠,٠٠٢
استقلالية المجلس						٠,٠٢٧	-١,٨٢٠	٢,٣٦٢-	٠,٠٢١

وبناء على النتائج السابقة يمكن استخلاص نتائج اختبار فروض البحث على الوجه الآتي:

٥/٥/٣: نتائج اختبار فروض الدراسة:

نتائج اختبار الفرض الأول: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية

لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك السعودية»، ومن النتائج الموضحة في جدول(٥) يتبين وجود تأثير ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، حيث إن قيمة (T= ٧,٢٥٨) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية(٠,٠٠٠ < ٠,٠٥) على وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، وهذه النتائج تثبت صحة الفرض الأول، كما توضح النتائج أيضاً أن هذا التأثير تأثير إيجابي (طردي)، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير (٢٨,٤٪) من إجمالي التغير في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وتتفق نتائج اختبار هذا الفرض مع نتائج العديد من الدراسات منها and (Ghaffar,2014; Rehman Abbas,2012; Mhamood and Mangla,2012)، كما أنها تشير إلى أهمية التزام البنوك السعودية بما ورد بالمبادئ الرئيسية للحوكمة بشأن العدد المناسب لحجم مجلس إدارة البنك.

نتائج اختبار الفرض الثاني: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك السعودية» ومن النتائج الموضحة في جدول(٥) يتبين أن قيمة (T= -٢,٣٦٢) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية (٠,٠٢١ < ٠,٠٥) على وجود تأثير معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي، وهذه النتائج تثبت صحة الفرض الثاني، كما توضح النتائج السابقة، أن هذا التأثير تأثير سلبي (عكسي)، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير (٢,٧٪) من التباين الكلي في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، ويرى الباحث بناء على هذه النتائج أن النص الإلزامي في لائحة حوكمة الشركات وفي المبادئ الأساسية لحوكمة البنوك السعودية على أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، قد يحتاج إلى إعادة النظر، ويجب أن يكون

هناك توازن في نسبة الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، فإذا كان للأعضاء المستقلين دور في تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة، فالأعضاء التنفيذيين يكون لهم دور في تحسين قرارات مجلس الإدارة نظراً لدرايتهم ومعرفتهم بكافة الأمور التشغيلية داخل البنك (Ramdani and Witteloostuijn,2010).

نتائج اختبار الفرض الثالث: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية» يتبين من النتائج الموضحة في جدول (٥) أنه عند إجراء تحليل الانحدار التدريجي لم يدخل هذا المتغير ضمن المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي على الأداء المالي، وهذه النتائج تشير إلى عدم صحة الفرض الثالث، بمعنى عدم وجود تأثير معنوي لملكية كبار المساهمين على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة(El_Chaarani,2014)، في حين تختلف مع نتائج العديد من الدراسات التي أثبتت الأثر الإيجابي ذو الدلالة المعنوية لملكية كبار المساهمين مثل(Triki and Taktak,2012؛ Al_Amarneh,2014؛ Karmani and Boussaada,2015)، ويرى الباحث أن طبيعة كبار المساهمين، ومدى إدراكهم لحقوقهم التي كفلتها لهم لوائح الحوكمة، يلعبان دوراً مهماً في تأثيرهم على الأداء المالي في البنوك محل الدراسة.

نتائج اختبار الفرض الرابع: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملكية الإدارية على الأداء المالي في البنوك السعودية» من النتائج الموضحة في جدول (٥) يتبين أن قيمة (T= ٣,١٨٦) وهي ذات دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠٢ >

٠,٠٥) على وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وهذه النتائج تثبت صحة الفرض الرابع، كما توضح النتائج أيضاً أن هذا التأثير تأثير إيجابي (طردي)، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير (٤,١٪) من التباين الكلي فى الأداء المالي، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات التي تمت في الدول الأخرى ومنها (Juras and Hinson,2008; Chen et al.,2012; El-Chaarani,2014) كما تؤكد هذه النتائج على أهمية الملكية الإدارية ودورها في تخفيض تكلفة الوكالة، وتحقيق مصالح المساهمين بالتوازي مع مصالح المدراء (Abdullah and Ismail,2008).

٤ـ نتائج وتوصيات البحث:

٤/١- النتائج:

من دراسة الباحث لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية خلص بالنتائج التالية:

- وجود اهتمام تشريعي من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي ، وكذلك من جانب هيئة السوق المالية السعودية بآليات الحوكمة في البنوك السعودية خصوصاً ما يتعلق منها بمجلس الإدارة وحقوق المساهمين.
- على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي سواء في المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية ، إدراكاً بأهمية هذه الآليات وأثرها على الأداء المالي ، إلا أنه من الملاحظ وجود ندرة في البحوث التي تناولت أثر هذه الآليات على الأداء المالي للبنوك في الدول العربية على وجه العموم، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

- عدم وجود اتفاق فيما بين الدراسات السابقة على أثر كل آلية من آليات الحوكمة على الأداء المالي، فما خلصت إليه بعض الدراسات على أنه يؤثر تأثيراً إيجابياً، خلصت دراسات أخرى على أنه يؤثر تأثيراً سلبياً، بينما توصلت دراسات ثالثة إلى عدم وجود تأثير، وذلك على مستوى الدراسات التي تمت عبر دول مختلفة، وكذلك على مستوى الدراسات التي تمت داخل الدولة الواحدة.
- أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية للبحث على وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية، ووجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لاستقلالية لمجلس الإدارة على الأداء المالي، وعدم معنوية تأثير ملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية.

٢/٤- توصيات البحث:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث من دراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية، فان الباحث يوصي بالآتي:

- يجب أن تلتزم البنوك بأن يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة بين تسعة وأحد عشر عضواً تطبيقاً للفقرة (٢٠) من المبدأ الثاني من المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك والصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.
- يجب على البنوك إحداث توازن بين عدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة ، نظراً للدور المهم والملموس الذي يقوم به كل منهما، فالأعضاء التنفيذيين يكون تواجدهم مهم داخل مجلس الإدارة لما لديهم من المعرفة والخبرة والدراية بكافة الأمور الداخلية للبنك ، مما يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل المجلس، أيضاً يكون للأعضاء غير التنفيذيين دوراً مهماً في تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة.

- ضرورة وجود سياسات ومعايير معتمدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة يجب الالتزام بها داخل البنوك، تضمن اختيار أعضاء مجلس الإدارة – خصوصاً ممن هم من خارج البنك- من أصحاب الخبرات والكفاءات، بما يضمن قدرة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية على الوجه الأكمل وبما يؤدي إلى تحسين أداء البنك.
- إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك ، فمازال هناك قصور واضح للبحث المحاسبي في هذا الجانب خاصة على مستوى الدول العربية، ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بحث على مستوى البنوك: أثر الآليات الخارجية للحوكمة؛ وأثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي، وكذلك انعكاسات أثر نسبة الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات المجلس على تحسين هذا الأداء.

٥ـ مراجع البحث

- المراجع العربية:

- التهامي، عبد المنعم احمد؛ القرشي، عبد الله على (٢٠١٠). «تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية – دراسة تطبيقية». المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٤(٣):١٦١-١٨٦.
- السهلي، محمد سلطان(٢٠١١).التحليل المالي – نظرة محاسبية. الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.
- إسماعيل، السيدة عبد الفتاح (٢٠٠٤). «العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية». المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٢٨(٢):١٧٥-٢١١.
- عبد الفتاح، عز حسن(٢٠١٣). استكشاف التحليل الإحصائي والبوتستراب باستخدام IBM-SPSS. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع: جدة.
- كاترن ل؛ كوشتا هلبلينج؛ جون؛ سوليفان. غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. واشنطن: غرفة التجارة الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- محمود، إيهاب عبد السلام (٢٠١٣). تحليل البرنامج الإحصائي SPSS. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مركز أبو ظبي للحوكمة (٢٠١٣)، أساسيات الحوكمة «مصطلحات ومفاهيم»، www.adccg.ae.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٤)، المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، www.sama.gov.sa.

- هيئة السوق المالية السعودية (٢٠١٠)، لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، www.cma.org.sa.

- هندي، منير إبراهيم (٢٠١٠). الإدارة المالية «مدخل تحليلي معاصر». الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

- المراجع الأجنبية:

- Abdullah, W., and Ismail, S. (2008). «The impact of board composition, ownership and CEO duality on audit quality: the Malaysian evidence» **Malaysian accounting review**,7(2):17-28.
- Al-Amarneh, A. (2014). «Corporate Governance, Ownership Structure and Bank Performance in Jordan». **International Journal of Economics and Finance**; 6(6): 192-202.
- Al-Matari, M., Al-Swidi, A., Bt Fadzil, F. and Al-Matari,Y. (2012). «The Impact of board characteristics on Firm Performance: Evidence from Nonfinancial Listed Companies in Kuwaiti Stock Exchange». **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 2(12):310-332.
- Boussaada, R. and Karmani, M. (2015). «Ownership Concentration and Bank Performance: Evidence from MENA Banks»**. International Journal of Business and Management**, 10(3): 189-202.
- Chen, M., Hou, C. and Lee, S. (2012). «The impact of insider managerial ownership on corporate performance of Taiwanese tourist hotels». **International Journal of Hospitality Management**,31:338-349.
- Dedu, V., and Chitan, G. (2013). «The influence of internal corporate governance on bank performance-an empirical analysis for Romania». **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 99:1114 – 1123.
- El-Chaarani, H. (2014). «The Imapact of Corporate Governance on the Performance of Lebnanese». **The International Journal of Business and Finance Research**,8(5):35-46.
- Ghaffar, A.(2014). «Corporate Governance and Profitability of Islamic Banks Operating in Pakistan». **JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS**, 6(2):320- 336.
- Ghabayen, M. (2012). «Board Characteristics and Firm Performance: Case of Saudi Arabia». **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 2(2):168-200.
- Gul, S. Sajid, M. Razzaq, N. and Afzal, F. (2012). «Agency Cost, Corporate Governance and Ownership Structure-The Case of Pakistan». **International Journal of Business and Social Science**, 3 (9):286-277.

- Huang, C. (2010). «Board, ownership and performance of banks with a dual board system: Evidence from Taiwan». **Journal of Management & Organization** 16: 219–234.
- Juras, P. and Hinson, Y. (2008). «Examining the Effect of Board Characteristics on Agency Costs and Selected Measures in Banks». **Academy of Banking Studies Journal**, 7(2):87-107.
- Jameson, M., Prevost, A. and PuthenpurackaL, J. (2014). «Controlling shareholders, board structure, and firm performance: Evidence from India». **Journal of Corporate Finance**, 27:1–20.
- Liang, Q., Xu, P. and Jiraporn, P.(2013). «Board characteristics and Chinese bank performance». **Journal of Banking & Finance**, 37: 2953–2968.
- Liu, Y., Miletkov, M., Wei, Z. and Yang , T.(2015) «Board independence and firm performance in China». **Journal of Corporate Finance**, Journal of Corporate Finance, 30: 223–244
- Mahmood, I. and Abbas, Z. (2012). «Impact of Corporate governance on Financial performance of banks in Pakistan». **INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS**, 2(12):217-228.
- Nyamongo, E., and Temesgen, K. (2013). «The effect of governance on performance of commercial banks in Kenya: a panel study». **Corporate Governance**,13(3):236-248.
- Rehman, R. and Mangla, I. (2012). «Does Corporate Governance Influence Banking Performance?», **Journal of Leadership, Accountability and Ethics,** 9(3):86-92.
- Rajput, N. and Bharti, M. (2015). «Shareholder Types, Corporate Governance and Firm Performance: An Anecdote from Indian Corporate». **Asian Journal of Finance & Accounting**,7(1):45-63.
- Ramdani, D. and Witteloostuijn, A. (2010). «The Impact of Board Independence and CEO Duality on Firm Performance: A Quantile Regression Analysis for Indonesia, Malaysia, South Korea and Thailand», **British Journal of Management**, 21: 607–626.
-Sami,H., Wang, J. and Zhou, H. (2011). «Corporate governance and operating performance of Chinese listed firms». **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 20:106– 114.
- Triki, S. and Taktak, M. (2012). «The Effect of Board and Ownership Structure on the Efficiency of Banks in Tunisia: The Stochastic Frontier Approach». International **Journal of Business and Management**, 7(16):139-150.

٦ـ ملحق البحث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X_1	77	9.00	11.00	9.9091	.69171
X_2	77	.78	1.00	.9087	.07337
X_3	77	9.85	79.50	53.4155	20.41086
X_4	77	.00	32.90	5.9863	8.95513
X_5	77	9.68	12.98	11.6138	.77237
X_6	77	11.24	21.39	16.9538	2.15417
Y	77	.09	4.51	1.8682	.77512

Correlations

		Y	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6
Y	Pearson Correlation	1	.517**	-.058-	-.276-*	.261*	.543**	.271*
	Sig. (2-tailed)		.000	.618	.015	.022	.000	.017
	N	77	77	77	77	77	77	77
X_1	Pearson Correlation	.517**	1	.231*	-.338-**	.192	-.030-	.227*
	Sig. (2-tailed)	.000		.043	.003	.095	.796	.047
	N	77	77	77	77	77	77	77
X_2	Pearson Correlation	-.058-	.231*	1	-.042-	.182	-.089-	.211
	Sig. (2-tailed)	.618	.043		.718	.113	.444	.065
	N	77	77	77	77	77	77	77
X_3	Pearson Correlation	-.276-*	-.338-**	-.042-	1	-.725-**	.155	-.348-**
	Sig. (2-tailed)	.015	.003	.718		.000	.179	.002
	N	77	77	77	77	77	77	77
X_4	Pearson Correlation	.261*	.192	.182	-.725-**	1	-.070-	.348**
	Sig. (2-tailed)	.022	.095	.113	.000		.547	.002
	N	77	77	77	77	77	77	77
X_5	Pearson Correlation	.543**	-.030-	-.089-	.155	-.070-	1	.142
	Sig. (2-tailed)	.000	.796	.444	.179	.547		.219
	N	77	77	77	77	77	77	77
X_6	Pearson Correlation	.271*	.227*	.211	-.348-**	.348**	.142	1
	Sig. (2-tailed)	.017	.047	.065	.002	.002	.219	
	N	77	77	77	77	77	77	77

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.806[a]	.649	.619	.47852	.649	21.569	6	70	.000	1.204

a. Predictors: (Constant), X_6, X_5, X_1, X_2, X_4, X_3 b. Dependent Variable: Y

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29.633	6	4.939	21.569	.000[b]
	Residual	16.029	70	.229		
	Total	45.661	76			

a. Dependent Variable: Y b. Predictors: (Constant), X_6, X_5, X_1, X_2, X_4, X_3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-8.895-	1.336		-6.660-	.000		
	X_1	.574	.088	.512	6.523	.000	.813	1.230
	X_2	-1.776-	.813	-.168-	-2.185-	.032	.847	1.180
	X_3	-.002-	.004	-.054-	-.473-	.637	.390	2.562
	X_4	.016	.009	.184	1.712	.091	.435	2.301
	X_5	.562	.074	.560	7.555	.000	.912	1.097
	X_6	.010	.029	.028	.351	.727	.782	1.279

a. Dependent Variable: Y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.543[a]	.295	.285	.65531	.295	31.331	1	75	.000
2	.761[b]	.579	.567	.50985	.284	49.900	1	74	.000
3	.787[c]	.620	.604	.48784	.041	7.826	1	73	.007
4	.804[d]	.647	.627	.47323	.027	5.578	1	72	.021

a. Predictors: (Constant), X_5 / b. Predictors: (Constant), X_5, X_1 / c. Predictors: (Constant), X_5, X_1, X_4
d. Predictors: (Constant), X_5, X_1, X_4, X_2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.454	1	13.454	31.331	.000[b]
	Residual	32.207	75	.429		
	Total	45.661	76			
2	Regression	26.425	2	13.213	50.829	.000[c]
	Residual	19.236	74	.260		
	Total	45.661	76			
3	Regression	28.288	3	9.429	39.621	.000[d]
	Residual	17.373	73	.238		
	Total	45.661	76			
4	Regression	29.537	4	7.384	32.973	.000[e]
	Residual	16.124	72	.224		
	Total	45.661	76			

a. Dependent Variable: Y - b. Predictors: (Constant), X_5 - c. Predictors: (Constant), X_5, X_1
d. Predictors: (Constant), X_5, X_1, X_4 - e. Predictors: (Constant), X_5, X_1, X_4, X_2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4.458-	1.133		-3.936-	.000
	X_5	.545	.097	.543	5.597	.000
2	(Constant)	-10.565-	1.235		-8.558-	.000
	X_5	.561	.076	.559	7.402	.000
	X_1	.598	.085	.533	7.064	.000
3	(Constant)	-10.391-	1.183		-8.785-	.000
	X_5	.574	.073	.572	7.902	.000
	X_1	.554	.082	.494	6.716	.000
	X_4	.018	.006	.206	2.798	.007
4	(Constant)	-8.990-	1.292		-6.960-	.000
	X_5	.561	.071	.559	7.945	.000
	X_1	.593	.082	.529	7.258	.000
	X_4	.020	.006	.230	3.186	.002
	X_2	-1.820-	.771	-.172-	-2.362-	.021

a. Dependent Variable: Y